الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الإثنين 08 ماي 2023

نشاطات الوزير

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

بداري يعلن تحويل مشاريع خريجي مدرسة علوم البحر إلى مؤسسات ناشئة

لأول مرة.. تقنية جديدة لتربية الحبار

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري أمس، عن تحويل 60 ٪ من مشاريع خريجي المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل بدالي براهيم، إلى مؤسسات ناشئة ومصغرة مختصة في مجال استغلال المنتوجات البحرية وتحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق .

إيمان بلعمري

أكد السيد بداري خلال معاينته رفقة وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني لمشاريع ابتكارية تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة، أن هذه المشاريع ستساهم في خلق مناصب شغل وبالتالي المشاركة في تحقيق رهانات المجتمع المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي . وأشاد بإنجازات طلبة المدرسة الذين تمكنوا من تطوير تكنولوجيا إنتاج الحبار

وتربية صغاره، مشيرا إلى أن "هذه التجربة هي الأولى على المستوى الوطني وستساهم في إنتاج الحبار".

من جهته قال وزير الصيد البحري وتربية المائيات أحمد بداني أن الحكومة تعمل على خلق الانسجام والعمل المشترك بين القطاعات وإيجاد طرق لخلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، لافتا إلى أن هذه المدرسة التي تتوفر على تجارب جديرة بالاهتمام تساهم في خلق الثروة، ستحظى بالمرافقة لاستغلال مشاريعها في قطاعات اقتصادية عديدة على غرار قطاع الصناعة والصناعة الصيدلانية. كما كشف بداني عن إبرام عدة اتفاقيات بين المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات والمدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، للمساهمة بالدفع بعجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني. وأعطى الوفد الوزاري خلال هذه الزيارة إشارة انطلاق مشروع ابتكاري جديد في تربية المائيات، وأشرف على تدشين عدة مرافق، كحاضنة أعمال المدرسة ومنصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر وغيرها. كما تم تدشين المطالعة عن بعد لأول قاعدة جزائرية وطنية حول التنوّع البيولوجي البحري.

الشعب
ech-chaab

التعليم العالي - الصيد البحري:

تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، أمس بالجزائر العاصمة، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا السيد بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

وتحوي المنصة جردا لـ 2.453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4.000 إلى 4.500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة".

وأضاف: "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر.

النصر ANNASR
يومية كل الفضاء

تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري

تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

• استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا الـ 3 بالمائة

دعا كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، و وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، أمس، إلى ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري، من أجل تثمين نتائج البحوث سواء في مجال الصيدلة أو في مجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، التي تمت خلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، في دالي ابراهيم بالجزائر العاصمة، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال هذه المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري.

وتحوي هذه المنصة جردا لـ 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

وفي سياق ذي صلة أكد بداري على ضرورة انفتاح القطاعات الاقتصادية أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات تستحق التشجيع والمرافقة.

وقال بداني "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

تجدر الإشارة إلى أن الوزيرين أشرفا خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

ع.أسابع

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

بداري وبداني يشددان على التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية

قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية

خالد. م

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، الأحد بالجزائر العاصمة، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، لاسيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفع قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات.

وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات لاسيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري".

وتحوي المنصة جردا لـ2453 نوع بحري مجهري وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية.

من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي. من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة". وأضاف: "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

هذا، وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

الأولى
الاقتصادية

طلبة يطوّرون تقنية لتربية وإنتاج الحبّار

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس، عن تطوير تقنية تكنولوجيا لتربية وإنتاج الحبار.

كما أوضح وزير التعليم العالي، أن تقنية تربية الحبار طورتها مجموعة من طلبة المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل.

واستمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، إلى شروحات الطلبة خلال تواجده في المدرسة العليا في دالي ابراهيم بالعاصمة. كما كان رفقة بداري وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية. حيث شاركا الطلبة جلسة «عصف ذهني» حول نموذج العمل التجاري لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد.

وقام، وزير التعليم العالي، أمس، رفقة وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني، بزيارة معرض الأفكار الإبتكارية لطلبة المدرسة.

ق. و

الحوار

وزير التعليم العالي كمال بداري يكشف:

60 بالمائة من مشاريع التخرج في علوم البحر ستكون خلاقة لمناصب الشغل

□ الطلبة استجابوا لرهانات المجتمع الجزائري

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أنه تم تحقيق 105 مشروع تخرج في مجال استغلال المنتوجات البحرية، منها 60 مشروعا في إطار المؤسسات الناشئة والمصغرة في المجال ذاته قصد تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع والتسويق. وبخصوص زيارة الوزير رفقة وزير الصيد البحري إلى المدرسة الوطنية العليا لعلم البحار وتهيئة الساحل أمس الأحد، أكد بداري أن أكثر من 60 بالمائة من مشاريع التخرج ستكون خالقة للمناصب ومتصلة بعالم الأسواق والأعمال على شكل مؤسسات ناشئة.

دحمان بن سالم

وقال الوزير خلال وقوفه على أهم مشاريع التخرج، إن الطلبة استجابوا لرهانات المجتمع الجزائري الذي يتطلب تأمينا غذائيا، مؤكدا في ذات السياق على ضرورة الاستجابة للتحديات التي رفعتها السلطات الجزائرية. موضحا بالمقابل أن طلبة علوم البحر تمكنوا من تطوير تكنولوجيا تربية المائيات وتنقية الموانئ بسواعد جزائرية مائة بالمائة للمرة الأولى في التاريخ الجزائر، والتي ستساهم في الرفع من الأمن الغذائي.

ومن جانبه أوضح وزير الصيد البحري أحمد بداني، أن قطاعه يعمل على أن يكون هناك انسجام والعمل المشترك مع جميع القطاعات التي من شأنها الرفع من الإنتاج الصيدي وتسهيل مأمورية الصيادين. وقال الوزير بداني "اليوم شاهدنا مستوى كبيرا لطلبة المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، ومن جهتنا سنعمل على تشجيع جميع المشاريع التي من شأنها أن تكون حلا ودعما لمهنة الصيد ولها علاقة وطيدة مع حياة الاقتصادية".

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

اتفاقيات بين التعليم العالي والصيد البحري لتعزيز الشراكة في المجال

تحويل مشاريع 60 متخرجا بمدرسة علوم البحر إلى مؤسسات

● كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، عن 60 متخرجا من المدرسة العليا لعلوم البحر، من بين 105 طالب، ستتحول مشاريعهم إلى مؤسسات ناشئة أو مصغرة، وكلها مشاريع مفيدة ومهمة حول منتجات بحرية قابلة للتصنيع والتسويق.

وأضاف الوزير بداري في تصريحاته للصحافة على هامش الزيارة التي قادته، أمس، إلى المدرسة الوطنية لعلوم البحر وتهيئة الساحل بدالي إبراهيم، رفقة وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني، أن تقييمهم للمدرسة من خلال الزيارة كشف عن مشاريع مهمة للغاية، فيكفي أن من بين 105 طالب معنيين بالتخرج، 60 بالمائة منهم حاملون لمشاريع تم الموافقة عليها لتحويلها إلى مؤسسات ناشئة أو مؤسسة مصغرة حسب خصوصية كل واحدة منها، ما يعني - حسبه - أن أكثر من 60 بالمائة من مجموع المتخرجين سيكون لهم مؤسسات، وهذا مؤشر جيد للالتفاف بفكرة تحويل مذكرات التخرج إلى مؤسسات، وأيضا لاهتمام الطلبة بالقضايا الوطنية، كون ما سيقدمونه سينعكس لا محال على الحاجة الوطنية والأمن الغذائي. وأضاف الوزير أن المشاريع التي وقف عليها تشمل منتجات بحرية قابلة للتصنيع والتسويق، وهي مشاريع اقتصادية بامتياز حظي من خلالها الطلبة بمرافقة هامة من قبل الأساتذة، وستتحول هذه المشاريع - حسبه - إلى مؤسسات ناشئة وفق القرار الوزاري الخاص بشهادة جامعية مؤسسة ناشئة، أو مؤسسات مصغرة تنفيذا للشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة المعنية بتمويل هذه المشاريع.

من جهة أخرى، تحدث وزير التعليم العالي عن أهمية المنصات الرقمية المبتكرة من قبل طلبة المدرسة التي تعد الأولى عبر الوطن، التي ستسمح بتطوير إنتاج سمك الحبار وكيفية تربية صغاره، وأهمية ذلك في رفع الإنتاج الوطني والفائدة التي سيجنيها للاقتصاد الوطني.

في المقابل، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية أحمد بداني، أن هناك انسجاما بين وزارتهم ووزارة التعليم العالي، وهو عمل مشترك بين الجامعة والعالم الاقتصادي، والمبادرات التي وقفوا عليها بالمدرسة تستحق كل التشجيع، وسيتم عقد اتفاقيات مشتركة مستقبلا للعمل المشترك في سبيل تطوير الصيد البحري ومرافقته بالبحوث العلمية والتكنولوجية.

تجدر الإشارة إلى أن وزيري التعليم العالي والصيد البحري أعطيا إشارة انطلاق مشروع ابتكاري تم إنجازه من قبل الطلبة، ومشروع ابتكاري آخر في مجال تربية المائيات، بالإضافة إلى الإشراف على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة، ومنصة رقمية لمرافقة محطات تحلية مياه البحر.

رشيدة دبوب

صَوْتُ الأحرار AL-AHRAR

وزير التعليم العالي يكشف

60 بالمائة من طلبة المدرسة العليا لعلوم البحر خالقين لمناصب شغل

قال وزير التعليم العالي كمال بداري، إن 60 بالمائة من طلبة المدرسة العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل سيخلقون مناصب شغل، من خلال المشاريع الابتكارية التي تدخل في إطار مؤسسات ناشئة ومصغرة.
وأوضح وزير التعليم العالي، أن الطلبة قدموا 105 مشروع موجه لاستحداث مؤسسات ناشئة في استغلال المنتوجات البحرية، قصد تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع. كما جاءت تصريحات الوزير، على هامش الزيارة التي قادته إلى المدرسة رفقة وزير الصيد البحري أحمد بداني بالعاصمة. وأضاف بداري، أن الطلبة قدموا مشروعا أيضا يطورون من خلاله تقنية تكنولوجية لتربية وإنتاج سمك الحبار.
كما قام الوزير، بجلسة عصف ذهني حول نموذج العمل التجاري »بي. أم. سي« لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة »أناد« .
ق. و

الفجر

استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، بداري:

الطلبة قدموا 105 مشروع لاستحداث مؤسسات ناشئة في استغلال المنتوجات البحرية

قال وزير التعليم العالي كمال بداري، إن 60 بالمائة من طلبة المدرسة العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل سيخلقون مناصب شغل، من خلال المشاريع الابتكارية التي تدخل في إطار مؤسسات ناشئة ومصغرة. وأوضح وزير التعليم العالي، أن الطلبة قدموا 105 مشروع موجه لاستحداث مؤسسات ناشئة في استغلال المنتوجات البحرية. قصد تحويلها إلى منتوجات قابلة للتصنيع، وأضاف بداري أن الطلبة قدموا مشروعا أيضا يطورون من خلاله تقنية تكنولوجية لتربية وإنتاج سمك الحبار.

■ كما قام الوزير، بجلسة عصف ذهني حول نموذج العمل التجاري بي. أم. سي لأربع مشاريع اقتصادية بالشراكة مع وكالة أناد. من جهة اخرى أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، ووزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة ثانية، سيما في مجال التنوع البحري.

وخلال زيارة العمل والتفقد التي قادتهما إلى المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، أكد بداري، ضرورة الانفتاح أكثر على الجامعات من أجل استغلال البحوث وتحويلها لواقع من قبل القطاعات الاقتصادية، مبرزا أن المدرسة العليا لعلوم البحر من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الاقتصادي سواء ما تعلق بالصيدلة أو بمجال الصيد البحري وتربية المائيات. وعقب إشراف الوزيرين على تدشين قاعدة بيانات حول التنوع البيولوجي البحري للسواحل الجزائرية، دعا بداري القطاعات الاقتصادية لاستغلال المنصة وما توفره من معطيات سيما أن استغلال الخزان البحري لا يتجاوز حاليا 3 بالمائة، مشيرا إلى أن "هذا المركز البحثي يمكنه العمل على تقليص التحديات التي تواجه مختلف القطاعات ذات العلاقة بمجال التنوع البحري". وتحوي المنصة جردا ل 2453 نوعا بحريا مجهريا وغير مجهري من أصل ما يقارب 4000 إلى 4500 نوع بحري حيواني ونباتي في السواحل الجزائرية، حيث توفر الاسم العلمي للكائن والمعلومات حول توزعه الجغرافي ونوع البيئة المتواجد فيها وكذا المخاطر التي تواجهه، وهو ما يتيح إمكانية استغلالها في النشاط الصيدلاني والصيد البحري والتسويق للتغذية. من جهة أخرى، أشاد وزير التعليم العالي بالجهود التي يبذلها طلبة المدرسة في توفير ما يحتاجه المجتمع، موضحا أنه من بين 105 مشاريع تخرج، ستوجه 60 منها نحو استحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة في مجال استغلال المنتجات البحرية وبالتالي توفير مناصب شغل وكذا الاستجابة لرهانات الأمن الغذائي.

من جهته، أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، استعداد قطاعه للعمل المشترك مع المراكز البحثية بهدف خلق جسر بين الجامعة والعالم الاقتصادي، مضيفا أن التجارب التي تحتضنها الجامعات "تستحق التشجيع والمرافقة". وأضاف "على مستوى قطاعنا نجد المركز الوطني للبحث في الصيد البحري وتربية المائيات، أين نتعاون مع قطاع التعليم العالي لتجسيد المشاريع ميدانيا بشكل يساهم في دعم الاقتصاد الوطني".

هذا وأشرف الوزيران خلال هذه الزيارة على تدشين عدة مرافق كحاضنة أعمال المدرسة والوقوف على منصة رقمية مخصصة لمرافقة محطات تحلية مياه البحر، إلى جانب الاطلاع على مختلف المشاريع الابتكارية التي تم إنجازها من قبل طلبة المدرسة على غرار مشروع تكاثر وإنتاج صغار الحبار، الأول من نوعه في الجزائر، والذي حقق نسبة نجاح بلغت 80 بالمائة في انتظار اعتماد المشروع كمؤسسة مصغرة والتخصص في إنتاج هذه المادة المطلوبة على مستوى السوق الوطنية.

EL MOUDJAHID

UNIVERSITÉS - SECTEUR ÉCONOMIQUE

RENFORCER LA COOPÉRATION

Ph. A. Asselah

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani ont souligné, hier à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine. Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL), M. Baddari a souligné la nécessité de s'ouvrir davantage sur les universités pour exploiter les recherches et les mettre en application par les secteurs économiques, estimant que cette école est capable de donner une forte impulsion au secteur économique dans le domaine de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture.

Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, M. Baddari a appelé les secteurs économiques à exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en lien avec la biodiversité marine. La plateforme inventorie 2.453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4.000 à 4.500 espèces animales et végétales marines présentes sur le littoral algérien. Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur distribution géographique et le milieu marin les abritant et risques rencontrés) permettent une exploitation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et de la commercialisation des produits alimentaires. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'est, par ailleurs, félicité des efforts consentis par les étudiants de l'école à assurer ce dont a besoin la société, précisant que parmi 105 projets de thèse, 60 projets seront orientés vers la créations de start-up et de micro-entreprises en matière d'exploitation des productions halieutiques, pour assurer des postes d'emploi et répondre aux enjeux de la sécurité alimentaire.

De son côté, M. Badani a fait part de la disponibilité de son secteur à œuvrer conjointement avec le secteur de l'Enseignement supérieur, en vue de concrétiser sur le terrain les projets, de manière à contribuer à soutenir l'économie nationale».

Les deux ministres ont supervisé, lors de cette visite, l'inauguration de plusieurs structures, comme l'incubateur d'affaires de l'Ecole, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des stations de dessalement de l'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation réalisés par les étudiants de l'Ecole, à l'instar du projet d'élevage et de production du calamar, le premier du genre en Algérie et qui a réalisé un taux de réussite de 80%, dans l'attente de l'adoption du projet en tant que micro-entreprise.

ÉCOLE SUPÉRIEURE DES SCIENCES DE LA MER ET DE L'AMÉNAGEMENT DU LITTORAL

Des expériences inédites en matière d'élevage

L'ECOLE SUPERIEURE DES SCIENCES de la mer et de l'aménagement du littoral d'Alger s'est dotée, hier, de plusieurs espaces pédagogiques, dont un incubateur bleu, un plateau technique d'analyse et une bibliothèque numérique, outre une base de données nationale numérique de la biodiversité marine de la côte nationale.

ph : Ioulza. A

Les structures ont été inspectées et mises en service par le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, en compagnie du ministre de la Pêche et de la Production halieutique, Ahmed Bidani, et du représentant du ministère de l'Economie de la connaissance et des Start-up, Noureddine Ouaddah. «Cette visite d'inspection a permis de voir l'apport scientifique que apporter les étudiants de l'Ecole supérieure des sciences de la mer dans la satisfaction des besoins socioéconomiques du pays. Sachant que la sortie de promotion verra cette année 105 projets, dont 60 sont destinés à la création de start-up et petites entreprises économiques dans le domaine de l'exploitation des produits marins avec la perspective d'en faire des produits industrialisables et commercialisables», a souligné Baddari. Ainsi, plus de 60% des diplômés de l'Ecole seront créateurs de postes d'emploi grâce, a-t-il affirmé, à l'accompagnement assuré par leurs enseignants. Ce qui les inscrit pleinement dans les défis que relève le pays, notamment en matière de sécurité alimentaire, a-t-il poursuivi. Dans le même ordre d'idées, le ministre a fait savoir que les étudiants de l'Ecole ont pu développer une technologie consistant en la maitrise de l'élevage et la production des alevins de la seiche dans l'aquaferme de l'Ecole.

PRODUCTION D'ALEVINS DE LA SEICHE

«Cette technologie est une première à l'échelle nationale et va contribuer à augmenter la production halieutique et, par ricochet, la sécurité alimentaire du pays», a-t-il précisé. Pour sa part, le ministre de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Bidani, a souligné l'engagement du gouvernement quant à la mise en place d'une synergie entre les différents secteurs et l'importance de l'action commune. «C'est une opportunité pour construire des ponts entre l'Université et la sphère économique, surtout que les expériences présentées par les étudiants de l'Ecole méritent d'être encouragées, à l'instar de l'expérience de l'élevage de la seiche», a-t-il indiqué. Bidani a promis d'assurer à ces porteurs de projets l'accompagnement nécessaire afin de concrétiser leurs projets et leur permettre de prendre une forme économique. «Pour ce qui est du secteur de la pêche, nous avons le Centre national de la recherche spécialisé en pêche et en aquaculture.

Nous envisageons de conclure des conventions avec l'Ecole des sciences de la mer dans ce sillage», a-t-il ajouté. De son côté, la directrice de l'ENSSMAL, Lynda Boutekrabt, a expliqué que les structures pédagogiques inaugurées à cette occasion s'inscrivent dans le cadre de la décision de la tutelle relative au projet «diplôme-start-up». «Ces projets innovants vont donner naissance à des brevets d'invention et des entreprises économiques grâce à notre incubateur (Blue Incubator), qui leur assure formation et accompagnement. Nous avons également mis en service un plateau technique d'analyse. Celui-ci va permettre à nos étudiants de procéder à toutes les analyses en rapport avec leurs projets de recherche. Ces acquis pédagogiques se veulent un appui aux 14 stations de dessalement d'eau en matière d'analyse», a détaillé la directrice. Selon la même responsable, la stratégie de formation de l'École vise à concilier la formation et la recherche ainsi que la création de start-up dans le domaine marin (blue startup).

En termes de formation, l'Ecole a procédé à l'intégration de la réalité virtuelle dans les travaux pratiques. De plus, l'ENSSMAL a pu numériser pas moins de 2.800 ouvrages de sa bibliothèque et consultables à distance.

■ **A. Mehdid**

BIODIVERSITÉ MARINE

Première base de données numériques en Afrique du Nord

La première base de données numérique de la biodiversité du littoral national (BANBIOM) en Afrique du Nord sera mise en ligne définitive à partir du 30 mai prochain. Elle est consultable à distance et met à la disposition des étudiants, chercheurs et opérateurs économiques des données fiables, actualisées et exploitables. C'est un véritable acquis qui vient enrichir l'actif scientifique de l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL) et sera mis à la disposition du ministère de la Pêche et des Productions halieutiques. «Nous mettons à la disposition du ministère de la Pêche cette base de données

numérique si riche. Elle est la seule plateforme du genre en Afrique du Nord et la deuxième en Afrique.

Elle constitue un inventaire de toute la biodiversité marine nationale, alors que l'exploitation de cette richesse ne dépasse pas les 3%. J'espère que le ministère de la Pêche pourra exploiter le reste des données en vue de résoudre les problèmes de ce secteur», déclare le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, en marge de sa visite hier à l'ENSSMAL. Selon le professeur Samir Grimas, la base de données numérique renferme 2.453 espèces animales et végétales microscopiques et non microscopiques inventoriées.La plateforme est constituée de fiches signalétiques de chaque espèce comprenant les informations relatives à l'appellation scientifique et non scientifique et leurs zones d'existence, dit-il.

RECENSEMENT À 100% D'ICI À 2025

«Notre littoral national dénombre près de 4.500 espèces. Donc nous sommes à 50% du recensement et de la numérisation des données de notre biodiversité marine. Un travail qui a duré deux ans et j'espère qu'on pourra compléter l'opération d'inventaire à 100% d'ici à 2025», a souligné l'enseignant Selon lui, la base de données précise également les exploitations actuelles des espèces et celles possibles dans divers domaines, tels que la pharmacie, la parapharmacie, la médecine, l'alimentation humaine et animale.

«Elle peut être exploitée également dans l'épuration des eaux usées résultant des activités économiques et industrielles», complète le professeur. Concernant l'utilité scientifique de cette plateforme, l'interlocuteur explique qu'elle va seconder la formation au sein de l'établissement universitaire. «Auparavant, nos étudiants recouraient à des plateformes étrangères pour leurs travaux de recherche.

Aujourd'hui, cette base de données nationale peut faire foi. Elle est le fruit d'une recherche, d'une compétence et d'un financement 100% algérien», appuie-t-il. Par ailleurs, le professeur Grimas explique que la plateforme va aider dans les travaux de gestion du littoral et d'aménagement des pêcheries. De même qu'elle peut être utilisée dans l'élaboration des stratégies de préservation et de valorisation de la biodiversité que recèle toutes les régions côtières.

■ **A. M.**

El Watan

UNIVERSITÉS-SECTEURS ÉCONOMIQUES

Renforcer la coopération

Les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Kamel Baddari, et de la Pêche et des Productions halieutiques, Ahmed Badani, ont souligné, hier à Alger, la nécessité de renforcer la coopération entre les universités et les centres de recherche, d'une part, et les secteurs économiques, d'autre part, notamment dans le domaine de la biodiversité marine. Lors d'une visite de travail et d'inspection à l'Ecole nationale supérieure des sciences de la mer et de l'aménagement du littoral (ENSSMAL), M. Baddari a mis en avant la nécessité de s'ouvrir davantage sur les universités pour exploiter les recherches et les mettre en application par les secteurs économiques, estimant que cette école est capable de donner une forte impulsion au secteur économique dans le domaine de la pharmacie, de la pêche et de l'aquaculture. Après l'inauguration de la base de données sur la biodiversité marine du littoral algérien, M. Baddari a appelé les secteurs économiques à exploiter la plateforme, estimant que ce centre de recherche peut contribuer à réduire les difficultés rencontrées par les différents secteurs en lien avec la biodiversité marine. La plateforme inventorie 2453 espèces marines microscopiques et non microscopiques sur environ 4000 à 4500 espèces animales et végétales marines présentes sur le littoral algérien. Les données fournies (nom scientifique des organismes marins, informations sur leur distribution géographique et le milieu marin les abritant et risques rencontrés) permettent une exploitation dans les domaines de la pharmacie, de la pêche et de la commercialisation des produits alimentaires. Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique s'est, par ailleurs, félicité des efforts consentis par les étudiants de l'école à assurer ce dont a besoin la société, précisant que parmi 105 projets de thèse, 60 seront orientés vers la créations de start-up et de micro-entreprises en matière d'exploitation des productions halieutiques, pour assurer des postes d'emploi et répondre aux enjeux de la sécurité alimentaire.

De son côté, M. Badani a fait part, selon l'APS qui a rapporté l'information, de la disponibilité de son secteur à œuvrer conjointement avec le secteur de l'Enseignement supérieur en vue de concrétiser sur le terrain les projets, de manière à contribuer à soutenir l'économie nationale.

Les deux ministres ont supervisé, lors de cette visite, l'inauguration de plusieurs structures, comme l'incubateur d'affaires de l'Ecole, inspecté une plateforme numérique dédiée à l'accompagnement des stations de dessalement de l'eau de mer et se sont enquis des différents projets d'innovation réalisés par les étudiants de l'Ecole, à l'instar du projet d'élevage et de production de calamar, le premier du genre en Algérie et qui a réalisé un taux de réussite de 80%, dans l'attente de l'adoption du projet en tant que micro-entreprise.

R. N.

اتفاقيات الشراكة

والتعاون الجامعي

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

مجلس علمي مشترك بين سوناطراك وجامعة زيان بن عاشور

نصبت المديرية المركزية للبحث والتطوير بمؤسسة سوناطراك أول أمس، مجلسا علميا مشتركا بالشراكة مع مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة"زيان عاشور" بالجلفة، تنفيذا لاتفاقية إطار وقعت بين الجانبين في أكتوبر 2021 . ومن شأن هذا المجلس العلمي الذي يتشكل من 3 إطارات من سوناطراك و4 باحثين جامعيين، أن يشكل دعامة حقيقية لتطبيق مشاريع البحث العلمي على أرض الواقع.

الحوار

تنصيب مجلس علمي مشترك بجامعة "زيان عاشور"

قامت المديرية المركزية للبحث والتطوير بمؤسسة سوناطراك بتنصيب مجلس علمي مشترك بالشراكة مع مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة "زيان عاشور" بالجلفة وذلك تنفيذا لاتفاقية إطار وقعت بين الجانبين في أكتوبر 2021. وكشف مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، عميد كلية العلوم والتكنولوجيا البرفيسور أحمد حفيفة لوكالة الأنباء الجزائرية، أن هذا التنصيب الذي جرى اليوم على هامش مؤتمر دولي حول "الحلول المتجددة للنظم الايكولوجية، نحو تحول طاقوي مستدام" نظمه المخبر، جاء ليعزز سبل التعاون المشترك بين مجمع سونطراك والجامعة، بغرض تطوير البحث العلمي. وقال إن من شأن هذا المجلس العلمي أن "يشكل دعامة حقيقية للاتفاقية المبرمة مع سوناطراك بهدف تطبيق مشاريع البحث العلمي على أرض الواقع". من جانبه، أكد ممثل عن المديرية المركزية للبحث والتطوير بسوناطراك، إلياس فضالة ،أن هذا المجلس العلمي الذي يتشكل حاليا من ثلاثة إطارات من مؤسسته وأربعة باحثين جامعيين يمثلون مخبر الأتمتة والتشخيص الصناعي ويمكن رفع عددهم عند الحاجة، يمثل "القلب النابض للاتفاقية المبرمة بين الطرفين ويشكل حلقة مهمة بين أصحاب المشاريع البحثية ومؤسسة سوناطراك". كما أمضى المجمع عدة اتفاقيات تنفيذية لإنجاز مشاريع بحوث وتطوير في مجال البترول والغاز، ويعتبر هذا النوع من الاتفاقيات قابلا للتمديد بعد خمس سنوات وذلك باتفاق بين الطرفين وفقا لذات المتحدث.

الجلفة: فريد.ن

الفجر

تنفيذا لاتفاقية إطار وقعت بين الجانبين في أكتوبر 2021

تنصيب مجلس علمي مشترك بين سوناطراك وجامعة زيان بن عاشور بالجلفة

■ قامت المديرية المركزية للبحث والتطوير بمؤسسة سوناطراك، بتنصيب مجلس علمي مشترك بالشراكة مع مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة "زيان عاشور" بالجلفة وذلك تنفيذا لاتفاقية إطار وقعت بين الجانبين في أكتوبر 2021.

وكشف مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، عميد كلية العلوم والتكنولوجيا البرفيسور أحمد حفيفة لوأج، أن هذا التنصيب الذي جرى اليوم على هامش مؤتمر دولي حول "الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية، نحو تحول طاقوي مستدام" نظمه المخبر، جاء ليعزز سبيل التعاون المشترك بين مجمع سونطراك والجامعة، بغرض تطوير البحث العلمي.

وقال أن من شأن هذا المجلس العلمي أن "يشكل دعامة حقيقية للاتفاقية المبرمة مع سونطراك بهدف تطبيق مشاريع البحث العلمي على أرض الواقع". من جانبه، أكد ممثل عن المديرية المركزية للبحث والتطوير بسوناطراك، إلياس فضالة، أن هذا المجلس العلمي الذي يتشكل حاليا من ثلاثة إطارات من مؤسسته و أربعة باحثين جامعيين يمثلون مخبر الأتمتة والتشخيص الصناعي و يمكن رفع عددهم عند الحاجة، يمثل "القلب النابض للإتفاقية المبرمة بين الطرفان ويشكل حلقة مهمة بين أصحاب المشاريع البحثية ومؤسسة سوناطراك". وذكر السيد فضالة أن الإتفاقية المبرمة في 12 أكتوبر 2021 تتلخص محاورها في التعاون في مجال مشاريع البحث والتطوير ذات الاهتمام المشترك مع تعزيز آليات التكوين وتنظيم الندوات و الملتقيات مع ضمان التأطير والإشراف لفائدة طلبة الدكتوراه في مشاريع البحث والتطوير.

وأشار إلى أن مجمع سوناطراك قام في السنوات الأخيرة عبر مديريته المركزية للبحث والتطوير، بإمضاء أكثر من 74 إتفاقية إطار مع مختلف الجامعات و المعاهد والمدارس الوطنية المختصة. كما أمضى المجمع عدة اتفاقيات تنفيذية لإنجاز مشاريع بحوث وتطوير في مجال البترول والغاز، ويعتبر هذا النوع من الاتفاقيات قابل للتمديد بعد خمس سنوات وذلك باتفاق بين الطرفين، وفقا لذات المتحدث.

■ ق.ج

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

فيما تم تكوين قضاة بجامعة قسنطينة 1

نحو إبرام اتفاقيات تعاون بين كلية الحقوق وهيئات بحث أجنبية

شرع القائمون على كلية الحقوق بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة في التحضير لإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مراكز بحث وجامعات ومراكز بحث أجنبية، في حين استفاد قضاة المحاكم التجارية المتخصصة المستحدثة مؤخرا من التكوين على مستوى الكلية بالتنسيق مع مجلس القضاء.

ونظمت كلية الحقوق بجامعة الإخوة منتوري ملتقى وطنيا حول المحاكم التجارية المتخصصة، حيث أوضح لنا عميد الحقوق الدكتور مولود قمـوح، أن الكلية قد أبرمت عدة اتفاقيات داخل الوطن مع مجلس قضاء قسنطينة والمحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية للاستئناف. وأضاف نفس المصدر أن الاتفاقيات المذكورة قد سمحت للطلبة بحضور جميع أنواع النزاعات المدنية والتجارية والجزائية المطروحة في المحاكم، في حين نبه أن الكلية ساهمت في تكوين القضاة المتخصصين الذين أسندت لهم مهمة الفصل في المنازعات المطروحة أمام المحكمة التجارية بالتعاون مع مجلس قضاء قسنطينة، بالإضافة إلى تكوين المساعدين التجاريين.

وأكد العميد أن الاتفاقيات الدولية التي ستبرمها الكلية تستهدف تحقيق تعاون دولي لرفع مرتبة الجامعة على الصعيد العالمي، كما قال إن الهيئات الدولية تتمثل في جامعات ومعاهد ومراكز للبحوث. من جهة أخرى، قالت رئيسة الملتقى، الدكتورة وردة سالمي، في تصريح لنا، إن إشكالية التظاهرة تسعى للبحث في الخطوات التي كرسها المشرع من خلال تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، حيث اعتبرتها خطوة نحو تأسيس قضاء متخصص في المجال الاقتصادي والتجاري، مؤكدة أن المشاركين يسعون إلى مناقشة مبررات استحداث هذه المحاكم وتجارب مقارنة لمحاكم تجارية في بلدان أخرى وغيرها من المحاور.

وأوضح الدكتور حسام غربوج من كلية الحقوق بجامعة الإخوة منتوري، في تصريح لنا، أن المحكمة التجارية المتخصصة لا تلمّ بجميع النزاعات الاقتصادية، التي اعتبرها أشمل من النزاع التجاري. وشرح محدثنا أن النزاعات الاقتصادية تؤول في الغالب إلى القاضي الإداري، رغم أن الأخير غير مختص في الفصل فيها، معتبرا أنه ينبغي منح هذا الاختصاص للقاضي التجاري المتخصص، خصوصا في النزاعات بين المستثمرين وأصحاب الشركات وبين سلطات الضبط القطاعية، على غرار النزاعات المتعلقة بالصفقات ومنح الاعتمادات.

وذكر الدكتور غربوج أن المشرع قد استحدث 12 محكمة تجارية متخصصة في 58 ولاية، حيث اعتبر أن هذا الأمر يشكل عائقا أمام تحقيق سهولة الوصول إلى العدالة، بينما أشار إلى أن المحكمة التجارية المتخصصة بقسنطينة تنظر في قضايا 6 ولايات، ما يسبب عائقا للمتقاضين والمحكمة على حد سواء، وتتألف من قاض وأربعة مساعدين وهي تعتبر ابتدائية، في حين يتم استئناف الأحكام الصادرة عنها أمام الغرفة التجارية لمجلس القضاء، رغم أن الغرفة غير متخصصة.

وقال الدكتور شعيب زاوش من جامعة الإخوة منتوري في مداخلته إن استحداث المحاكم التجارية المتخصصة في الجزائر يعتبر نتيجة طبيعية لزيادة المنازعات التجارية وتنوع مشكلاتها بعد التوغل بصورة أعمق في نظام اقتصاد السوق. وأضاف نفس المصدر أن إنشاء المحاكم المذكورة يأتي مسايرة للتطلعات السياسية المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي على الشرق بالانضمام إلى مجموعة «بريكس» الذي سينجر عنه فتح آفاق لإبرام معاملات تجارية كثيرة؛ قد تنجم عنها منازعات بين المستثمرين الجزائريين أو الأجانب، كما أشار إلى أن تشجيع خلق المؤسسات النّاشئة والصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات يعتبر أحد الدوافع أيضا.

وقدمت الدكتورة سارة بن محمد من نفس الجامعة مداخلة حول التجربة الفرنسية في المحاكم التجارية، حيث عرضت فيها مقاربة مقارنة، في حين قال الدكتور عبد المومن عبيد إن استحداث هذه المحاكم يعتبر «مبادرة إصلاحية مهمة لتعزيز تطوير نظام اقتصادي ناجح»، فضلا عن أنها تواكب التغيرات المجتمعية، كما اعتبرها «استجابة حتمية للانتقال من القانون التجاري المتمحور حول التاجر إلى قانون الأعمال الذي يدور حول فكرة المشروع».

سامي.ح

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

"التقدم في العلم تقدم للإنسانية" في أسبوع البحث العلمي

تعاون وشراكة بين جامعة قسنطينة 3 وجامعات دولية

• انطلقت، أمس، بجامعة قسنطينة 3 "صالح بوبنيدر" فعاليات النسخة الثالثة من أسبوع البحث العلمي الذي يدوم إلى غاية 10 ماي الجاري تحت شعار "التقدم في العلم تقدم للإنسانية". والمقام على مستوى كلية الإعلام وعلوم الاتصال.

راهنت إدارة جامعة قسنطينة 3 بأن هذه النسخة الثالثة من أسبوع البحث العلمي ستكون فرصة فريدة لنسج وتقوية الروابط بين الجهات الفاعلة في البحث العلمي في الجزائر، لتعزيز التعاون العلمي الدولي والمساهمة في التأثير على البحث العلمي في بلادنا.

ويعد هذا الحدث السنوي، جزءا من التقاليد العلمية للجامعة، الذي أصبح في غضون سنوات قليلة حدثًا لا يُفوت، يهدف إلى أن يكون منصة للتبادل وتبادل المعرفة لجميع الباحثين في الدولة، كونه يوفر الفرصة للقاء خبراء دوليين. لمناقشة الاتجاهات الأكثر ابتكارا في العلوم وإنشاء شبكات تعاون قوية في جميع أنحاء العالم. وقد تضمنت هذه الفعالية ورشات عمل عملية ذات تبادلات علمية غنية رفيعة المستوى مع باحثين من كليات مختلفة وتخصصات مختلفة، تضمنت مواضيع متنوعة مثل الكيمياء الخضراء، السياحة البيئية، مراقبة الأرض، اللغة اللغوية الاجتماعية، التعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت، مفاتيح نجاح الكتابة العلمية والنشر في المجلات المرموقة من قبل خبراء محليين ودوليين بارزين من قسنطينة، الجزائر العاصمة ونورث كارولينا وفلوريدا. ولكن أيضا من إفريقيا بشكل رئيسي من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وزيمبابوي، وغيرها من المواضيع.

ولعل أهم ما يميز هذه الطبعة أيضا، حسب القائمين عليها، التعاون مع جامعة فلوريدا الدولية كشريك دولي متميز، إلى جانب التعاون أيضا مع المديرية العامة للبحوث، المؤتمر الإقليمي للجامعات الشرقية، كتشجيع لجميع المبادرات الجيدة لتطوير البحث العلمي في الجزائر.

م. صوفيا

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي

اتفاقيتان للتعاون العلمي مع جامعتين تونسيتين

أبرمت، أمس، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع جامعتين من تونس، أين ثمن رؤساء الجامعات الثلاثة المبادرة، معتبرينها خطوة نحو إرساء علاقات وروابط متينة في مجال الرقي بالبحث العلمي، في مختلف التخصصات والعمل على رسكلة الطلبة سواء في تونس أو بجامعة أم البواقي، من خلال تسخير كافة الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة.

وتمت مراسيم إبرام الاتفاقيتين بين جامعة أم البواقي ممثلة في رئيسها الدكتور زهير ديبي من جهة، وبين جامعة تونس المنار ممثلة في رئيسها الأستاذ الدكتور معز شفرة وكذا جامعة سوسة ممثلة في رئيسها الأستاذ الدكتور لطفي بلقاسم من جهة أخرى، ويسري مفعول الاتفاقيتين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

وتهدف الاتفاقيتان بحسب مدير جامعة أم البواقي إلى إرساء شراكة فعالة بين كل الأطراف رغبة في تحقيق منافع متبادلة من خلال تشجيع تنظيم الأنشطة العلمية والمشاريع، أين تم تحديد عديد المحاور على غرار تنظيم أنشطة مشتركة في التعليم والتدريس كالمدارس الصيفية، وتكثيف التعاون في مجال تبادل طلبة الدكتوراه والإشراف المشترك على الأطروحات، إلى جانب تنظيم الأنشطة المشتركة في المجالات الأكاديمية والعلمية، كدورات الشهادات والمؤتمرات والندوات،

بالإضافة إلى إعداد مشاريع بحثية ودراسات تعاونية وإعداد المنشورات الأكاديمية والتعليمية التعاونية وكذا تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر.

وأشار مدير جامعة العربي بن مهيدي، إلى أن التعامل مع الجامعتين كان بطريقة محتشمة، غير أنه بتوقيع الاتفاقيتين سيتم تفعيله وفي جميع التخصصات، مؤكدا بأن الكليات السبع والمعاهد الثلاثة مسخرة لإنجاح التوأمة مع الطرف التونسي.

من جهتهما قال مديرا الجامعتين التونسيتين إن بعض التخصصات التي عرفت تطورا في تونس، وسيتم العمل على نقل الخبرات والتجارب لجامعة أم البواقي، مؤكدين بأن الجامعة التونسية اليوم تعاني هجرة الأدمغة في بعض التخصصات من جهة ونزيفا في نتاج التكوين من الطلبة خاصة في مجال الطب، أين تعتبر جامعة تونس المنار أول جامعة في إفريقيا تفتح تخصصا للطب.

وأكد المتحدثان تطور الجانب الأكاديمي في مجالي الطب والهندسة وكذا الحقوق، في وقت تعاني الجامعة التونسية من غياب لإطارات مرجعية في الهندسة الإعلامية، ومن بين المشاكل كذلك التأخر في اعتماد براءات الاختراع وتثمين الاختراعات إلى جانب إشكال غياب السيولة المالية للاحتفاظ بالدكاترة والمؤطرين ودفعهم للبقاء وعدم الهجرة للخارج.

أحمد ذيب

الفجر

لتشجيع تنظيم الأنشطة العلمية والمشاريع البحثية

جامعة أم البواقي تمضي اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع جامعتين تونسيتين

■ تم أمس الأحد، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي إمضاء اتفاقيتين للتعاون العلمي والبحثي مع نظيرتيها من الجمهورية التونسية. وتم إمضاء الاتفاقيتين بين جامعة العربي بن مهيدي ممثلة في مديرها السيد زهير ديبي من جهة وجامعتي المنار وسوسة التونسيتين ممثلتين في رئيسيهما على التوالي معز شفرة ولطفي بلقاسم من جهة أخرى، وفق ما أوضحه مدير جامعة أم البواقي الذي أشار إلى أن هاتين الاتفاقيتين اللتان يسري مفعولهما لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد.

وتهدف الاتفاقيتين حسب مدير جامعة أم البواقي إلى "إرساء شراكة فعالة بين كل الأطراف رغبة في تحقيق منافع متبادلة، من خلال تشجيع تنظيم الأنشطة العلمية والمشاريع البحثية فضلا عن تنظيم أنشطة مشتركة في التعليم والتدريس، وتكثيف التعاون في مجال تبادل طلبة الدكتوراه والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه، وتنظيم الأنشطة المشتركة في المجالات الأكاديمية والعلمية مثل دورات الشهادات والمؤتمرات و الندوات".

كما سيشمل هذا التبادل العلمي بين جامعة أم البواقي والجامعتين التونسيتين وفقا للسيد ديبي "إعداد مشاريع بحثية ودراسات تعاون وإعداد المنشورات الأكاديمية والعلمية التعاونية، بالإضافة إلى تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث".

وقد ثمن من جانبهما رئيسي الجامعتين التونسيتين هذه المبادرات العلمية، مؤكدين استعدادهما لمباشرة هذا التعاون في مجالات استقبال للطلبة والباحثين وإنجاز مشاريع علمية مشتركة.

■ ق.ع

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والابتكار

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة يؤكد
نطمح لبلوغ 300 براءة اختراع والبقاء في ريادة مؤسسات التعليم العالي

شدد مؤخراً البروفيسور عمار بودلاعة مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، على أهمية المحافظة على ريادة الجامعة في مختلف التصنيفات العالمية، والسعي إلى تحقيق أزيد من 300 براءة اختراع، كما دعا مكونات الأسرة الجامعية إلى ضرورة المحافظة على المكاسب المحققة والتجهيزات والوسائل.

وأوضح ذات المتحدث، على هامش تنشيطه ندوة صحفية تمحورت حول الوضعية العامة للجامعة، أكد من خلالها على أهمية المحافظة على الهياكل والتجهيزات وعلى التكوين الجيد والمراقبة المستمرة للطلبة، من ناحية التحصيل العلمي ومرافقة الطلبة خاصة المقبلين على التخرج في كل الأطوار، وذلك للمساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل، والسعي إلى بلوغ أكثر من 300 براءة اختراع ومنه البقاء في ريادة مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني.

وفي الإطار ذاته، يرتقب أن تشهد الجامعة التي تحصي حوالي 29 ألف طالب جامعي، تخرج قرابة 10 آلاف طالب من بينهم 5153 في طور الليسانس و 4775 في طور الماستر، يتوزعون على 11 ميدان تكوين و 43 شعبة، مع دعوته إلى ضرورة تفعيل 35 مخبر بحث تتوفر عليها الجامعة والتي تحصي 445 أستاذاً باحثاً و 735 طالب دكتوراه وأكثر من 300 مشروع بحث والعديد من المجلات المصنفة التي ينتظر تصنيفها إلى صنف "ب"، ناهيك عن عقد 43 اتفاقية وطنية ومحلية، وتخصيص 13 هكتار بالقرب من أشغال مستشفى 240 سريرا قيد الإنجاز لاحتضان مقر جديد لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية تتسع لـ 3 آلاف مقعد بيداغوجي، وملحقة للطب، حيث تم الشروع في الإجراءات اللازمة.

■ أحمد قرطي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

جامعة هواري بومدين بالعاصمة

أزيد من 400 مشروع مبتكر قابلة للتجسيد

● كشف رئيس جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، جمال الدين أكرتش، أن حاضنة الأعمال لذات الجامعة أحصت أزيد من 400 مشروع مبتكر قابلة للتجسيد.

وأوضح رئيس الجامعة، في كلمة له بمناسبة الذكرى الـ49 لتأسيس جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، مؤخرا، أن هذه الأخيرة "تعد خزانا للأفكار المبتكرة ومشاريع المؤسسات الناشئة، ولها تجارب هامة تهدف إلى تشجيع روح المقاولاتية عند الطلبة الشباب وتجسيد أفكارهم"، مشيرا إلى أن "حاضنة الأعمال لذات الجامعة أحصت أزيد من 400 مشروع مبتكر قابل للتجسيد".

وفي السياق ذاته، أضاف أن "المشاريع الابتكارية لطلبة الجامعة درستها اللجنة العلمية المكلفة بذلك، وأن الشروع في تجسيدها سيبدأ انطلاقا من شهر يوليو القادم"، شاكرا بذلك أساتذة الجامعة البالغ عددهم 1803، نظير "جهودهم المبذولة طيلة مسارهم المهني، لتحقيق الرقي والتطور، وللارتقاء بالمقاولاتية كذلك". وبالمناسبة، أشار أكرتش إلى أن "جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا هي من أولى إنجازات الجزائر بعد استرجاع سيادتها الوطنية، بناء على رؤية الرئيس الراحل هواري بومدين من أجل التحكم في العلوم والتكنولوجيا"، مشيدا بالمكانة "المتميزة والرفيعة التي تحتلها ذات الجامعة على المستويين المحلي والإقليمي، نظرا للتطور المهم الذي وصلت إليه على مستوى التكوين والإنتاج العلمي".

ح.ح

El Watan

RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Le CRASC publie 16 ouvrages pour célébrer ses 30 ans

● A l'occasion du soixantième anniversaire de l'indépendance de l'Algérie, et pour célébrer les 30 ans de sa création, le Centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (CRASC) d'Oran a publié 16 publications entre ouvrages, revues et cahiers d'*Insaniyat*.

Le CRASC a publié une multitude d'ouvrages sur des thèmes variés

Parmi ces publications, figure un ouvrage qui représente l'acte d'un colloque intitulé «Pandémie et société», coordonné par le Dr Mouloudji et le Dr El Mistari. Cet ouvrage comporte des contributions présentées lors du colloque international virtuel tenu les 2 et 3 juin 2020, abordant la Covid-19 et ses retombées sociales, culturelles et psychologiques sur plusieurs secteurs de la vie, notamment sur la prise de décision.

L'Emir Abdelkader a fait l'objet d'un colloque international organisé au CRASC en 2015. Des contributeurs algériens et étrangers ont décortiqué la vie politique, culturelle et religieuse de cette grande figure nationale. Les participants ont également analysé la réflexion de l'Emir tant sur le plan de la philosophie que du soufisme, de la poésie et de la littérature. Ses ouvrages ont été aussi profondément analysés. Sa présentation dans des dictionnaires en version papier et numérique a été conçue de façon à montrer la perception de cette grande personnalité dans le monde académique. L'ouvrage est coordonné par les professeurs Mohammed Daoud et Abdelkrim Hamou.

L'intelligence artificielle et son impact sur la gestion des entreprises a été traitée dans un ouvrage coordonné par les professeurs Bouchama Chouam et Driss Rakik de l'université d'Oran 2. Cet ouvrage de 318 pages aborde à travers douze contributions l'intelligence artificielle en tant que sujet, phénomène, mais aussi comme une révolution. Les contributeurs ont montré les efforts menés par l'Algérie dans le domaine de l'intelligence artificielle. Ses applications ont investi l'administration, le e-gouvernement et d'autres plateformes numériques (portails de services publics).

L'ouvrage explique l'introduction des nouvelles technologies dans plusieurs secteurs. «La traduction, le théâtre et l'identité entre influence et impact» est le sujet d'un ouvrage de 412 pages qui représente les actes d'un colloque organisé au CRASC en 2019. Les contributions rédigées en arabe, en français, en anglais et en espagnol, s'appuient sur des données de terrain recueillies en Algérie, au Maghreb et à l'étranger. L'objectif est de comprendre les différentes dimensions de la traduction et son impact sur l'identité et la langue dans l'espace et le temps. Un numéro double de la revue *Insaniyat* aborde l'aspect religieux en Méditerranée. Un autre numéro double traite de la dénomination des personnalités algériennes sous différentes approches afin d'analyser l'histoire, la langue et les systèmes de dénominations. Deux ouvrages ont été publiés sous forme de cahiers d'*Insaniyat*. Le premier aborde l'émigration et l'exil comme expérience et vécu, sous la direction du professeur Sidi Mohammed Mohamedi. Rédigé en deux tomes, le second ouvrage traite de *«la géographie des sciences humaines et des sciences exactes, entre les VIIIe et XVIe siècles»*. Fruit d'un projet de recherche mené au CRASC, sous la direction du professeur Ahmed Djebbar, ce travail de recherche aborde les médicaments et les plantes médicinales. Il traite également des mathématiques et de ses nouvelles branches comme la trigonométrie. D'autres publications feront l'objet d'actes de colloques organisés au CRASC, de projets de recherches et d'appels à contributions sur diverses thématiques en sciences humaines et sociales et l'anthropologie. A noter que les productions scientifiques du CRASC sont consultables sur le site du CRASC et sont disponibles sur les points de vente implantés à Oran, Alger, Constantine, Tiaret, Aïn Témouchent, Tizi Ouzou et à Tlemcen.

R. O.

النشاطات والندوات العلمية

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

خبراء يؤكدون في أشغال مؤتمر دولي بالجلفة

الجزائر قادرة على الانتقال "السلس" نحو الطاقات المتجددة

أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة والأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة "زيان عاشور" بالجلفة الأحد، أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال "السلس" نحو استغلال الطاقات المتجددة.

وأكد الخبراء خلال أشغال اليوم الثاني من المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان "الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية.... نحو تحول طاقوي مستدام"، أن الجزائر لها من المؤهلات والمقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال "سلس" نحو الطاقات المتجددة وتطوير نظمها وآليات استغلالها البحثية والتطبيقية.

وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور ساعد مخيلف من جامعة "سوين بارن" للتكنولوجيا باستراليا في مداخلة حول "الحاجة إلى التخزين الطاقوي"، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان العالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر "جد سلس" لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة والأقاليم المناخية المتنوعة.

وأضاف ذات الجامعي من أصول جزائرية وخريج جامعة سطيف والمعروف عالميا بأبحاث قام بها ومقالات نشرت له في هذا المجال، أن "استغلال هذه المقومات الطبيعية يجب أن يواكبه مسعى استعمال تكنولوجيا مصنعة محليا خاصة فيما يتعلق بصناعة البطاريات ومختلف مكونات أدوات الإنتاج الطاقوي، وهو التحدي الحقيقي الذي يجب تبنيه".

من جهته، أكد الباحث الفلسطيني، هيثم ابو الروب، وهو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر ومدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن "مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز وتمكنها أيضا من توفير الطلب المحلي وحتى الخارجي".

ومن جهته، أكد مدير الدراسات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عيسى مفجغ، أن موضوع التحول الطاقوي يشكل "أهمية كبرى في مسعى تنفيذ البرامج ذات الأولوية في السياسة الوطنية".

وقال ذات المسئول إن "مسألة الأمن الطاقوي مفصول فيها نظريا منذ 2011، حيث تم تسطير برنامج بهذا الخصوص نحو التحول الطاقوي ليتم تعديل مخططه في 2015 وإثراؤه في 2020"، مشيرا إلى "الجهود البحثية في هذا المجال والمتمثلة في وجود 60 مشروع بحث منجز في إطار البرنامج الوطني". ويرى مفجغ أنه "رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لانتقال طاقوي ناجع والمتمثلة في الحرارة والهواء والطاقات الريحية والطاقة الشمسية إلا أن الحاجة الملحة حاليا بعد تقييم المسار من الهيئات المختصة هي تكاتف جهود كل القطاعات بشكل تكاملي لتنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي".

■ ك. ل

صوت الأحرار
AL-AHRAR

خبراء يؤكدون خلال مؤتمر دولي بالجلفة

الجزائر قادرة على الانتقال «السلس» نحو الطاقات المتجددة

أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة والأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة «زيان عاشور» بالجلفة أمس الأحد أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال «السلس» نحو استغلال الطاقات المتجددة.

سمية.ر

وأكد الخبراء خلال أشغال اليوم الثاني من المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان «الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية.... نحو تحول طاقوي مستدام» ، أن الجزائر لها من المؤهلات و المقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال «سلس» نحو الطاقات المتجددة وتطوير نظمها وآليات استغلالها البحثية والتطبيقية.

وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور ساعد مخيلف من جامعة «سوين بارن» للتكنولوجيا باستراليا في مداخلة حول «الحاجة إلى التخزين الطاقوي»، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان لعالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر «جد سلس» لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة و الأقاليم المناخية المتنوعة.

وأضاف ذات الجامعي من أصول جزائرية و خريج جامعة سطيف والمعروف عالميا بأبحاث قام بها ومقالات نشرت له في هذا المجال، أن «استغلال هذه المقومات الطبيعية يجب أن يواكبه مسعى استعمال تكنولوجيا مصنعة محليا خاصة فيما يتعلق بصناعة البطاريات ومختلف مكونات أدوات الإنتاج الطاقوي، وهو التحدي الحقيقي الذي يجب تبنيه».

من جهته،أكد الباحث الفلسطيني، هيثم أبو الروب، و هو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر ومدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن «مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز وتمكنها أيضا من توفير الطلب المحلي و حتى الخارجي».

وعلى هامش أشغال هذا المؤتمر الذي عرف مشاركة باحثين من 14 جامعة أجنبية وآخرين من عدة جامعات وطنية،أكد مدير الدراسات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عيسى مفجغ، لوأج أن موضوع التحول الطاقوي يشكل «أهمية كبرى في مسعى تنفيذ البرامج ذات الأولوية في السياسة الوطنية».

وقال ذات المسئول أن «مسالة الأمن الطاقوي مفصول فيها نظريا منذ 2011 حيث تم تسطير برنامج بهذا الخصوص نحو التحول الطاقوي ليتم تعديل مخططه في 2015 و إثرائه في 2020»، مشيرا إلى «الجهود البحثية في هذا المجال و المتمثلة في وجود 60 مشروع بحث منجز في إطار البرنامج الوطني».

ويرى مفجغ أن «بالرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لانتقال طاقوي ناجع والمتمثلة في الحرارة والهواء والطاقات الريحية والطاقة الشمسية إلا أن الحاجة الملحة حاليا بعد تقييم المسار من الهيئات المختصة هي تكاتف جهود كل القطاعات بشكل تكاملي لتنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي».

وبخصوص أشغال هذا الملتقى، قال عميد كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة «زيان عاشور» البروفيسور أحمد حفيفة، مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، أن استغلال الطاقات المتجددة التي تراهن عليها الجزائر بفضل مقوماتها ومخططاتها الإستراتيجية يأتي مواكبة للتحديات العالمية في هذا المجال وفي سياق تحقيق أمنها الطاقوي.

الفجر

تجسيد التحول الطاقوي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان العالم

الخبراء: الجزائر قادرة على الانتقال "السلس" نحو الطاقات المتجددة

■ أجمع عدد من الخبراء في مجال الطاقات المتجددة والأتمتة التطبيقية في أشغال مؤتمر دولي احتضنته جامعة "زيان عاشور" بالجلفة، أن الجزائر تمتلك من المؤهلات ما يجعلها تراهن بقوة على الانتقال "السلس" نحو استغلال الطاقات المتجددة.

وأكد الخبراء خلال أشغال اليوم الثاني من المؤتمر الدولي الأول المنعقد تحت عنوان "الحلول المتجددة للنظم الإيكولوجية.... نحو تحول طاقوي مستدام"، أن الجزائر لها من المؤهلات والمقومات التي تجعلها تراهن بقوة على انتقال سلس نحو الطاقات المتجددة وتطوير نظمها وآليات استغلالها البحثية والتطبيقية.

وفي هذا الشأن، اعتبر البروفيسور ساعد مخيلف من جامعة "سوين بارن" للتكنولوجيا بأستراليا في مداخلة حول "الحاجة إلى التخزين الطاقوي"، أن التحول الطاقوي الذي يشكل موضوع الساعة لكل بلدان لعالم يعتبر تجسيده بالنسبة للجزائر "جد سلس" لما تمتلكه من إمكانيات طبيعية تأتي في مقدمتها شساعة المساحة والأقاليم المناخية المتنوعة.

وأضاف ذات الجامعي من أصول جزائرية وخريج جامعة سطيف والمعروف عالميا بأبحاث قام بها ومقالات نشرت له في هذا المجال، أن استغلال هذه المقومات الطبيعية يجب أن يواكبه مسعى استعمال تكنولوجيا مصنعة محليا خاصة فيما يتعلق بصناعة البطاريات ومختلف مكونات أدوات الإنتاج الطاقوي، وهو التحدي الحقيقي الذي يجب تبنيه.

من جهته، أكد الباحث الفلسطيني، هيثم ابو الروب، وهو أستاذ بجامعة تكساس الأمريكية بدولة قطر ومدير مركز أبحاث الشبكات الذكية، أن مستقبل الطاقات المتجددة واعد بالنسبة للجزائر نظرا لعدة معطيات طبيعية تجعل منها موردا للطاقات النظيفة بامتياز وتمكنها أيضا من توفير الطلب المحلي وحتى الخارجي.

وعلى هامش أشغال هذا المؤتمر الذي عرف مشاركة باحثين من 14 جامعة أجنبية وآخرين من عدة جامعات وطنية، أكد مدير الدراسات بالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عيسى مفجغ، لوكالة الأنباء الجزائرية، أن موضوع التحول الطاقوي يشكل أهمية كبرى في مسعى تنفيذ البرامج ذات الأولوية في السياسة الوطنية.

وقال ذات المسئول أن مسألة الأمن الطاقوي مفصول فيها نظريا منذ 2011 حيث تم تسطير برنامج بهذا الخصوص نحو التحول الطاقوي ليتم تعديل مخططه في 2015 و إثرائه في 2020"، مشيرا إلى الجهود البحثية في هذا المجال والمتمثلة في وجود 60 مشروع بحث منجز في إطار البرنامج الوطني.

ويرى السيد مفجغ أنه بالرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لانتقال طاقوي ناجع والمتمثلة في الحرارة والهواء والطاقات الريحية والطاقة الشمسية إلا أن الحاجة الملحة حاليا بعد تقييم المسار من الهيئات المختصة هي تكاتف جهود كل القطاعات بشكل تكاملي لتنفيذ برنامج الانتقال الطاقوي.

وبخصوص أشغال هذا الملتقى، قال عميد كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة "زيان عاشور" البروفيسور، أحمد حفيفة، مدير مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي، أن استغلال الطاقات المتجددة التي تراهن عليها الجزائر بفضل مقوماتها ومخططاتها الإستراتيجية يأتي مواكبة للتحديات العالمية في هذا المجال وفي سياق تحقيق أمنها الطاقوي.

■ ل.ع

Horizons

ÉNERGIES RENOUVELABLES

L'Algérie en mesure d'amorcer une transition fluide, selon des experts

Des spécialistes dans le domaine des énergies renouvelables et des automatisations appliquées ont affirmé, lors des travaux d'une conférence internationale abritée hier par l'Université Ziane-Achour de Djelfa, que l'Algérie possédait des atouts lui permettant de miser sur une transition «fluide» vers l'exploitation des énergies renouvelables. Les experts ont assuré au deuxième jour de cette 1re conférence qui se tient sous le thème «Les solutions renouvelables pour les systèmes écologiques ... Vers une transition durable», que l'Algérie possédait des atouts et des capacités lui permettant de miser en force sur une transition «fluide» vers les énergies renouvelables, et d'en moderniser les systèmes et mécanismes théoriques et pratiques. Dans ce contexte, le professeur Saâd Mkhilef de l'Université australienne de technologie «Swin Burn» a indiqué dans son intervention sur «la nécessité du stockage énergétique», que la transition énergétique, une question d'actualité dans tous les pays du monde, devrait se concrétiser en Algérie de manière «fluide» compte tenu des atouts naturels qui font la richesse du pays, en tête desquels sa grande superficie et la diversité de son climat. «L'exploitation de ces atouts naturels devrait s'accompagner d'une stratégie pour l'utilisation d'une technologie locale, notamment en matière de fabrication de batteries et des différents composantes entrant dans la production énergétique», a ajouté cet universitaire d'origine algérienne et diplômé de l'Université de Sétif qui compte à son actif de nombreuses recherches et articles scientifiques. De son côté, le chercheur palestinien Haitam Abou Erroub, professeur à l'Université américaine de Texas au Qatar, et directeur du centre de recherches des réseaux intelligents, a affirmé que «l'avenir des énergies renouvelables est prometteur pour l'Algérie en raison de l'existence de nombreuses données naturelles qui l'érige en un fournisseur privilégié en matière d'énergies propres, et lui permettent de couvrir la demande locale, voire extérieure». Pour sa part, le doyen de la faculté des sciences et de la technologie à l'Université Ziane-Achour, le Pr Ahmed Hafifa, a souligné que l'exploitation des énergies renouvelables sur laquelle misait l'Algérie intervenait pour se mettre au diapason des défis mondiaux dans ce domaine et œuvrer à la réalisation de sa sécurité énergétique.

صَوْتُ الأحرار
VOIX DES LIBRES AL-AHRAR

المدرسة العليا للأشغال العمومية

تنظيم يوم إعلامي حول الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء

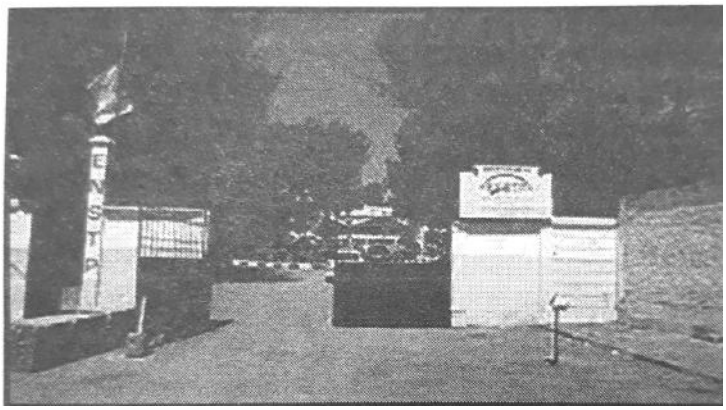

تنظم المدرسة العليا للأشغال العمومية، غدا المقبل، بالجزائر العاصمة، يوم إعلامي وتوعوي حول »إعادة تدوير النفايات والاقتصاد التدويري في مجال البناء«، بهدف توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري.

وسيتم تنظيم اللقاء بمقر المدرسة العليا للأشغال العمومية، بالتعاون مع مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للنفايات التابعة لولاية الجزائر، حسبما أفاد به، بيان مشترك للهيئتين.

ويهدف هذا اليوم الإعلامي إلى »توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري وحول إشكالية الإدارة المتكاملة للنفايات والمخاطر البيئية المترتبة عن استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وإعلامهم بالإمكانيات الاقتصادية التي تدرها رسكلة النفايات في إطار الاقتصاد التدويري«، يضيف ذات المصدر.

كما يهدف اليوم الذي ستخلله عدة عروض ومناقشات إلى توعية الجميع بضرورة الحفاظ على البيئة والتفكير الجدي لوضع الآليات التنظيمية العملية، و نما لا سن خارطة طريق لإدماج الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء. ويحضر هذا اليوم الإعلامي والتوعوي، الأول من نوعه، أكاديميون وباحثون والإطارات التقنية للإدارات الفنية المسؤولة عن تخطيط و تهيئة العمران والمصالح المسيرة للمشاريع الإنشائية ومديرو مؤسسات الانجاز وإطارات وزارة البيئة وكذا المصالح المعنية بإدارة النفايات وشركات تعمل في مجال رسكلة النفايات.

ويعد قطاع البناء منتجا رئيسيا للنفايات ومستهلكا للموارد الطبيعية غير المتجددة، حسب البيان، مشيرا إلى أن إعادة تدوير النفايات في قطاع البناء يعد »وسيلة مميزة للعمل، في إطار الاقتصاد الدائري، لتقليل النفايات الواجب ردمها والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة وخلق مناصب العمل«.

كما ذكر أن الأبحاث أظهرت أن جميع النفايات »الخرسانة، شظايا الإسفلت، ركام الآجر والزجاج والبلاط والسيراميك«، يمكن إعادة تدويرها في صناعة مواد البناء بديلة غالبا ما تكون ذات جودة مماثلة لجودة المواد الجديدة، يبرز البيان، مضيفا أن »النفايات تعد مورد اقتصادي يمكن أن يدر مليارات الدينارات في السنة«، استنادا لوزارة البيئة.

ونجحت البلدان الملتزمة بالبناء المستدام مثل المملكة المتحدة وفنلندا وبلجيكا ودول الخليج و غيرها في إدماج الاقتصاد الدائري في أنشطة البناء، حيث تتوفر هذه البلدان على سوق للمواد المعاد تدويرها واللوائح والقوانين الفنية المناسبة لهذه المواد البديلة وكذلك السياسات العامة التي تشجع بقوة على اعتماد مواد بناء بديلة في مشاريع البناء.

الفجر

لتوعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات

المدرسة العليا للأشغال العمومية تنظم يوم إعلامي حول الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء

■ ينظم المدرسة العليا للأشغال العمومية، يوم الثلاثاء المقبل، بالجزائر العاصمة، يوم إعلامي وتوعوي حول "إعادة تدوير النفايات والاقتصاد التدويري في مجال البناء"، بهدف توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري. وسيتم تنظيم اللقاء بمقر المدرسة العليا للأشغال العمومية، بالتعاون مع مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للنفايات التابعة لولاية الجزائر، حسبما أفاد به، امس، بيان مشترك للهيئتين. ويهدف هذا اليوم الإعلامي الى "توعية مختلف الجهات الفاعلة في قطاع البناء حول أهمية إعادة تدوير النفايات في إطار الاقتصاد التدويري وحول إشكالية الإدارة المتكاملة للنفايات والمخاطر البيئية المترتبة عن استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة وإعلامهم بالإمكانيات الاقتصادية التي تدرها رسكلة النفايات في إطار الاقتصاد التدويري"، يضيف ذات المصدر. كما يهدف اليوم الذي ستخلله عدة عروض ومناقشات إلى "توعية الجميع بضرورة الحفاظ على البيئة والتفكير الجدي لوضع الأليات التنظيمية العملية، و لما لا سن خارطة طريق لإدماج الاقتصاد التدويري في أنشطة البناء"، حسب المنظمين. ويحضر هذا اليوم الإعلامي والتوعوي، الأول من نوعه، أكاديميون وباحثون والإطارات التقنية للإدارات الفنية المسؤولة عن تخطيط و تهيئة العمران والمصالح المسيرة للمشاريع الإنشائية ومديرو مؤسسات الانجاز وإطارات وزارة البيئة وكذا المصالح المعنية بإدارة النفايات و شركات تعمل في مجال رسكلة النفايات. ويعد قطاع البناء منتجا رئيسيا للنفايات ومستهلكا للموارد الطبيعية غير المتجددة، حسب البيان، مشيرا إلى أن إعادة تدوير النفايات في قطاع البناء يعد "وسيلة مميزة للعمل، في إطار الاقتصاد الدائري، لتقليل النفايات الواجب ردمها والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة و خلق مناصب العمل". كما ذكر أن الأبحاث أظهرت أن جميع النفايات (الخرسانة، شظايا الاسفلت، ركام الآجر والزجاج والبلاط والسيراميك) يمكن إعادة تدويرها في صناعة مواد البناء بديلة غالبا ما تكون ذات جودة مماثلة لجودة المواد الجديدة، يبرز البيان، مضيفا أن "النفايات تعد مورد اقتصادي يمكن أن يدر مليارات الدينارات في السنة"، استنادا لوزارة البيئة. ونجحت البلدان الملتزمة بالبناء المستدام مثل المملكة المتحدة وفنلندا وبلجيكا و دول الخليج و غيرها في إدماج الاقتصاد الدائري في أنشطة البناء، حيث تتوفر هذه البلدان على سوق للمواد المعاد تدويرها و اللوائح والقوانين الفنية المناسبة لهذه المواد البديلة وكذلك السياسات العامة التي تشجع بقوة على اعتماد مواد بناء بديلة في مشاريع البناء، وفق البيان.

■ ق.ب

Horizons

TRAVAUX PUBLICS

Sensibilisation sur le recyclage des déchets

L'Ecole nationale supérieure des travaux publics (ENSTP) organise, demain à Alger, une journée de sensibilisation sur le recyclage des déchets et l'économie circulaire dans le secteur des travaux publics, a-t-elle annoncé hier dans un communiqué. Cette journée, qui sera organisée en partenariat avec l'Etablissement de gestion des centres d'enfouissement technique de la wilaya d'Alger (GECETAL) vise à sensibiliser les différents acteurs du secteur sur la problématique de la gestion des déchets en Algérie et sur les enjeux majeurs liés à l'épuisement des ressources naturelles non renouvelables, ainsi que sur le potentiel économique de la valorisation des déchets dans le cadre de l'économie circulaire, explique la même source. Un objectif qui s'inscrit en droite ligne avec la stratégie nationale de gestion intégrée des déchets (SNGID35) qui prévoit d'atteindre un taux de recyclage de 60% des déchets inertes à l'horizons 2035. «Si on considère que seuls 7% à 10% des déchets inertes produits en Algérie sont recyclés de nos jours, l'objectif posé par SNGID 35 pour 2035 est ambitieux et sa réalisation appelle à une forte implication du secteur de la construction», affirme le document.

Ainsi, à travers cette journée qui réunira les différents acteurs des secteurs des travaux publics et de l'environnement, les organisateurs ambitionnent à ce que «les présentations et les débats débouchent sur une prise de conscience pour la préservation de l'environnement et une réflexion sur les mécanismes organisationnels pratiques à mettre en œuvre et éventuellement une feuille de route pour l'intégration de l'EC dans les activités du BTP dans notre pays». Les initiateurs de cette rencontre soulignent, par ailleurs, l'importance du recyclage dans le BTP qui est un secteur «fortement pollueur, grand producteur de déchets, et grand consommateur de ressources naturelles non renouvelables». «Le recyclage constitue, de ce fait, un levier d'action formidable pour réduire les déchets à stocker et préserver les ressources naturelles non renouvelables tout en créant des emplois», ont-ils souligné, en précisant que la recherche avait démontré que tous les déchets (béton, fraisats d'enrobés, briques, verre, tuile, céramique) pouvaient être recyclés dans le BTP en tant que matériaux de construction alternatifs de

qualité souvent comparable à ceux des matériaux neufs. Dans ce contexte, ils ont cité l'exemple de certains pays qui se sont engagés dans la construction durable comme la Grande-Bretagne et la Finlande, en œuvrant à l'intégration de l'économie circulaire dans les activités du BTP. «Dans ces pays, on trouve un marché des matériaux recyclés et une réglementation technique adaptée ainsi que des politiques publiques qui encouragent fortement l'adoption des matériaux alternatifs dans les projets de construction», ont-ils souligné. En plus des universitaires et des chercheurs, cet évènement verra la participation de cadres de départements techniques chargés de l'aménagement du territoire, de maîtres d'ouvrages, des représentants d'entreprises, les organes de normalisation, en plus des cadres de l'environnement ainsi que des acteurs activant dans la gestion et des recycleurs de déchets.

الفجر

المهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير في باتنة:

تتويج فيلم "من أجل أبي"

توج فيلم "من أجل أبي" من جامعة باجي مختار بولاية عنابة بجائزة أحسن فيلم في ختام منافسات الطبعة الثامنة للمهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير، وذلك خلال حفل أقيم بعد ظهر أول أمس، بالإقامة الجامعية الإخوة الشهداء حليسي بالقطب العمراني حملة- 1 بمدينة باتنة.

ويتناول الفيلم المتوج في التظاهرة التي نظمتها مديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال، من 4 إلى 6 ماي الجاري، قصة شاب يتفرغ للتكفل والاهتمام بوالده المقعد ويعزف عن الزواج لأداء مهمته على أكمل وجه. كما حصد هذا الفيلم الذي صفق له الجمهور مطولا 3 جوائز أخرى هي "أحسن إخراج" و"أحسن مونتاج" وكذا "لجنة التحكيم".

وأبدى مخرجه عبد الجليل بولحبال، وهو مخرج سينمائي هاو، ابتهاجه لهذا التتويج حيث أكد للصحافة بأنه "محفز لفريق العمل لتقديم الأفضل ومشجع أيضا للشباب خاصة الناشطين في مجال الفن السابع للعمل بجد والثقة في قدراتهم الإبداعية التي يجب تطويرها بالتكوين والعمل المتواصل".

وعادت جائزة "أحسن سيناريو" لفيلم "الأصم" لمديرية الخدمات الجامعية بسكرة و"أحسن توظيف موسيقي" لفيلم "الجبة" لمديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال، الذي حاز أيضا على جائزة "أحسن أداء نسائي" (الطالبة هناء محبوب)، فيما عادت جائزة "أحسن أداء رجالي" للطالب عبد المجيب بن ولهة عن فيلم "قبل الموت" لمديرية الخدمات الجامعية قسنطينة الخروب وجائزة "الوفاء" المخصصة للثورة التحريرية مناصفة لفيلمي "معركة الميلية" لجامعة جيجل و"الحركي" لجامعة بشار.

ومن بين التوصيات التي قدمتها لجنة تحكيم هذه التظاهرة التي جاءت تحت شعار "السينما الجزائرية والموروث الثقافي" ضرورة إيلاء الأهمية للتكوين من خلال تفعيل ورشات على هامش المهرجان لفائدة الطلبة في مختلف المهن السينمائية، مثمنة انفتاح التظاهرة على فضاءات خارج أسوار الإقامة الجامعية مثل متحف السينما بباتنة الذي احتضن العروض والمناقشة.

ق.ث

Horizons

SÉMINAIRE NATIONAL À MASCARA

Nécessaire valorisation des œuvres de recherche de Cheikh Djelloul Khelfaoui

Les participants à un séminaire national sur Cheikh Djillali Djelloul Khelfaoui (1942-2023), organisé samedi dernier à Mascara, ont appelé à recueillir et valoriser les œuvres de recherche de cette personnalité intellectuelle. Dr Takieddine Boukaâber de l'université de Médéa a souligné que cheikh Djillali Djelloul Khelfaoui a réalisé plusieurs recherches scientifiques sur le patrimoine culturel de la ville de Mascara, axant ses œuvres sur les biographies des érudits de la région, ainsi que les traditions, les coutumes et les sites historiques de la région, appelant à la nécessité de réunir ces œuvres en vue de leur impression pour les mettre à la disposition des chercheurs sur le patrimoine des universités du pays. Il a ajouté que cette personnalité était «unique en son genre», s'étant imprégné du patrimoine de la région de Mascara, son histoire, ses érudits et ses chouyoukh, ce qui a permis aux universités du pays de profiter de la richesse de sa pensée pour animer des conférences. De son côté, Dr Mohammed Benkerbaâ de l'université d'Oran a insisté sur l'importance de la contribution des chercheurs sur le patrimoine culturel des universités du pays pour collecter et valoriser les recherches et les études de Cheikh Djillali Djelloul Khelfaoui, en les éditant dans des ouvrages et publications en vue de la préservation du patrimoine scientifique et intellectuel de cette personnalité. A noter que ce colloque, initié par la Bibliothèque principale de lecture publique «Dr Yahia-Bouaziz» de Mascara, dans le cadre de la célébration du mois du patrimoine, traite plusieurs axes, dont les contributions de cheikh Djillali Djelloul Khelfaoui dans la presse nationale, lectures sur les ouvrages de cette personnalité intellectuelle, et ses contributions dans la célébration du patrimoine local de la région de Mascara. Cette rencontre a vu la présence d'universitaires et chercheurs de plusieurs universités du pays outre ceux intéressés par le patrimoine local de la région et d'étudiants de l'université Mustapha-Stambouli de Mascara.

El Watan

CENTRE DE RECHERCHE EN LANGUE ET CULTURE AMAZIGHES (CRLCA)

Terminologie et journalisme en langue amazighe en débat

Journalisme : réalités, besoins et propositions», tel est l'intitulé de la 2e rencontre sur la terminologie organisée par le Centre de recherche en langue et culture amazighes (CRLCA) de l'université de Béjaïa au campus d'Aboudaou les 3 et 4 mai. Dans l'argumentaire développé par les organisateurs du colloque, on souligne d'emblée que l'expérience journalistique algérienne en langue amazighe remonte essentiellement à la fin des années 80, après le long tâtonnement et les résistances d'avant l'ouverture démocratique. Ces productions émanaient d'un engagement identitaire, mais les producteurs du discours amazigh dans la sphère journalistique ont de suite été confrontés à la réalité du terrain : le manque de formation dans la langue amazighe et l'absence quasi-totale de matériaux terminologiques spécialisés.

Pour réfléchir sur cette thématique, le CRLCA a invité de jeunes chercheurs et des spécialistes confirmés afin de débattre de cette problématique sur les axes suivants : «la terminologie amazighe dans le domaine du journalisme», «les besoins en terminologie amazighe pour une bonne rédaction journalistiques», «expériences des écritures journalistiques en tamazight : comment contourner l'écueil terminologique» et «création de la terminologie journalistique en tamazight : méthodes et propositions». Notre objectif premier est le développement de la langue amazighe, lui donner les instruments et les outils à tous de «dire et décrire les choses et les idées et les émotions», selon les mots d'un chercheur qui s'est exprimé lors du débat.

C'est ainsi que des chercheurs, des enseignants et professeurs universitaires et des journalistes, issus principalement des milieux radiophoniques amazighs, ont eu à débattre du sujet sous toutes ses coutures. Pour le professeur Belkacem Mostefaoui, journaliste et professeur à l'Ecole nationale supérieure de journalisme d'Alger et l'un des intervenants à ce colloque, outre les questions liées à la formation des journalistes amazighophones et à la maîtrise de la langue amazighe dans sa diversité, car ses journalistes n'ont pas été formés dans cette langue, il y a également le nécessaire travail des académiciens et des linguistes à faire sur la langue amazighe. Le travail de ces spécialistes de la langue doit se faire de sorte à ce qu'il y ait non pas une unification mais une standardisation de la langue amazighe. «On doit ni uniformiser ni formater cette langue au risque de perdre toutes les richesses de ses nombreuses variantes», plaide le professeur Mostefaoui. Pour lui, si le danger de l'uniformisation venait à prendre le-dessus sur le recouvrement et la modernisation de la langue amazighe, on aboutirait très vite à «cette langue de bois qui travaille les médias algériens(...)». ***Djamel Alilat***

متفرقات

الحوار
يومية وطنية مستقلة

الرئيس المدير العام للجامعة الصناعية سيفي غريب لـ"الحوار":

أعطونـــا الفرصـــة لنثبـت كفاءتنـــا

■ استحداث مجلس أعلى للصناعة والأمن الاقتصادي ضرورة

أكد الرئيس المدير العام للجامعة الصناعية، سيفي غريب، في حديثه لـ"الحوار"، على دور الوسيط الذي باتت تلعبه الجامعة الصناعية ما بين الجامعة الجزائرية من جهة، وقطاع الصناعة من جهة أخرى، وعدّد في هذا الصدد جملة من المشاريع التي تم تجسيدها ميدانيا وأخرى تنتظر التجسيد، وربط، في السياق ذاته، نجاح المشاريع الإستراتيجية بإنشاء هيئة سيادية تكون تابعة لرئاسة الجمهورية، للقضاء على مختلف العوائق البيروقراطية واللوبيات.

حاورته/ سهام أعوية

أولا، ماذا يقصد بالجامعة الصناعية؟

■■ بدأت فكرة إنشاء الجامعة الصناعية تراودنا منذ سنوات الثمانينات، حيث كنا نتمنى بربط التعليم العالي بالصناعة، تلك الفكرة التي تستشعر من خلالها أن هناك حلقة ناقصة، كمعادلة كيميائية تستوجب وجود كل العناصر للحصول على نتيجة فعلية، كذلك هو الحال بمفهوم الجامعة الصناعية، وبما ما كانت الأفكار موجودة من القطاعين المذكورين سالفا، فبات لزاما علينا إضافة العنصر المفقود وهو الوسيط الذروي الفعلي، إذا أن الغاية من إنشاء الجامعة الصناعية أن تكون جسرا حقيقيا ما بين الصناعة الجزائرية ومراكز البحث العلمي والتعليم العالي. كما يمكن القول إنه لم نقم باختراع شيء جديد، فمستطلح الجامعة الصناعية مستطلح أنجلوسكسوني، سبقتنا دول عديدة إليه، إلا أننا في الجزائر واجهنا بعض المشاكل والعراقيل، لاسيما المبالغ المالية الضخمة بالعملة الصعبة والمبالغ فيها، وعليه قمنا بتحمل المسؤولية وإجراء مقارنات على مستوى العالم، ووجدنا أن فكرة إنشاء مدارس بهذا الوضوس قد بينت محدوديتها في بعض الدول، في حين نجحت الفكرة بدول أخرى، مثل ألمانيا وأمريكا وإندونيسيا وماليزيا، هذه الدول استطاعت الولوج للعالم الصناعي بطريقة صحيحة.

وانطلقنا في إنشائها سنة 2015، وتم الإتفاق والإمضاء مع قطاع الصناعة على إنشاء أربع مدارس صناعية، لاسيما مدرسة المهنة الصناعية، مدرسة المناجم الصناعية، مدرسة الإقتصاد الصناعي، ومدرسة اللوجيستيك الصناعي مع شركاء فرنسيين.

ماهي المحاور التي يرتكز عليها تدخل الجامعة الصناعية؟

■■ تعتمد الجامعة الصناعية في سياستها وإستراتيجيتها على ثلاث أعمدة وركائز تعمل عليها، تتمثل في، العمود الأول التكوين، أو كما أسميه تطوير المهارات، والعمود الثاني البحث والتطوير الصناعي، أما العمود الثالث هو المرافقة والخبرة الصناعية. بدأنا العمل على مستوى الوحدات الصناعية في أواخر سنة 2018، حيث اعتمدنا على خبراء جزائريين، خريجي الجامعة الجزائرية، وفي ظرف قصير، حوالي 6 أشهر، استطعنا أن ننتج المسك الأول للمهارات الصناعية على مستوى الوحدات النموذجية، وأشع فخما بالمناسبة تمت مستوى الوحدات النموذجية، لأن الصناعة صناعة جزائرية بحتة.

ولاحظنا سابقا، أنه كان يعتمد على طريقة ملء الجداول، هذه الطريقة لا تعكس بطريقة صحيحة الاحتياجات الحقيقية للصناعة الجزائرية.

ماهي الإستراتيجية التي إعتمدتها الجامعة الصناعية لتحقيق دور الوصيط؟

■■ إستراتيجيتنا كانت مبنية على إنجاز نماذج ناجحة، نقوم بعدها بتعميمها على باقي الوحدات. كما صرحت سابقا، فإنه وفي ظرف قصير ومن قبل إطارات شابة من طاقم الجامعة الصناعية قمنا بإنجاز مسك المهارات الصناعية الذي يتطلب تقنيات كبيرة ويعتبر الذاكرة الحية للمؤسسات، بحيث يهدف إلى ضمان نقل الخبرة ما بين العمال والأجيال، وقمنا بإنشاء نسختين من مسك المهارات الصناعية، الأولى ورقية والثانية رقمية، وذلك لكي نضمن بطريقة فعلية وجاهة نقل الخبرات وتبادل العلم بين الأجيال، ولازلت أحتفظ بجملة قالها أحد الخبراء بخصوص هذا العمل الذي قمنا به، على أنه الملف لنفقدان المعرفة على مستوى الصناعة الجزائرية.

رغم عمرها الذي لا يتعدى الـ3 سنوات، تمكنت الجامعة الصناعية من إنجاز عدة مشاريع، على غرار أول معقم أوزون، وأول محرك بحري جزائري الصنع ومشاريع أخرى.. هل لكم أن تذكروها لنا؟

■■ بعدما أنجزنا مسك المهارات الصناعية الذي يتعلق بجانب تطوير المهارات، انتقلنا للمرحلة الثانية والذي يستوجب فيها أن نقوم بمشروع ناجح باستغلال الطاقات الجزائرية في الجامعة ومركز البحث العلمي من أجل إنجاز مشاريع صناعية حقيقية وليس شعارات فقط. ففي مرحلة الكوفيد، كانت الجامعة الصناعية من المؤسسات الصناعية القليلة التي استطاعت أن تنهض بطريقة فعلية، فكانت أول المشاريع التي نفتخر بها هي إنجاز معقمات الأوزون لأول مرة في الجزائر، معقم الأوزون الموجه لسيارات الإسعاف، وأيضا لأدوات الجراحة والأدوات الشخصية، ومعقم آخر موجه لغرف العمليات وغرف الخدمات الصحية، وهذا الإنجاز تم بالتعاون مع جامعة بلعباس ومؤسسة صدوري ماب، حيث قمنا بإنجاز ثلاث معقمات وتم تصنيعها بكمية تسمح بالتسويق على مستوى وحدات صدوري ماب تلمسان. كما قمنا دراسة كاملة لصالح مجمع جيتكس لصنع الكمامات، وعملنا بعدها مع مجمع فيروفيال وكريتي Criti، حيث قمنا بصنع رافعة مجمع فيروفيال أول رافعة، تتأتى بعدها فكرة أخرى وهي الإستنساخ الصناعي، فباقتراح من السيدة المديرة العامة لـ EMO الجزائر مصنع للجرارات بتلمسانة، ومجمع الخدمات البنائية Serport، قمنا سويا بتكييف محرك باتز الذي يصنع بالجزائر منذ سنوات الثمانينات، وهنا تكمن المفاجئة، حيث سمحت عملية تفكيك المحرك بملاحظة وجود تشابه كبير بينه وبين المحرك الذي صنع في قسنطينة، واقتصر الأمر على بعض التغييرات كطريقة التبريد وجهة تدوير المحرك، ليتم بعدها إنجاز هذا المحرك واستعماله لأول مرة على مستوى ميناء عنابة، بحيث قدم كل النتائج المرجوة منه، وهذه نبذة من المشاريع التي نفتخر بإنجازها، واستطعنا أن نبين من خلالها أن الجزائر قادرة على فعل الكثير.

> لنا التاريخ أننا قدمنا للصناعة الجزائرية نموذج حي لمشروع إستراتيجي يخدم الأجيال القادمة

ماذا عن دور الجامعة الصناعية في المرافقة والخبرة الصناعية؟

■■ بالنسبة للمرافقة والخبرة الصناعية بالجامعة، فإنها عمليات مرافقة معتادة ومستمرة، مثل المرافقة في الدراسات، لكن هناك عمليتين نفتخر بإنجازهما على مستوى الجامعة الصناعية، والتي نعتبرهما من

ما يتعلق بالرقمنة.

مجمع "جيتكس" وضع فينا ثقته بخصوص هذه الفكرة، والتي ستكون بإنشاء أول مخبر لمراقبة نوعية النسيج والجلود، ونحن في اتصال دائم مع المراكز الجهوية، لتكون النواة الأولى لهذا المخبر الذي سيضمن نوعية النسيج والجلود، لكي نستطيع بعدها مدح المنتجات الجزائرية بشهادات وبكل أريحية.

أين وصلت المفاوضات لإنشاء مركز نموذجي لمراقبة ومطابقة المنتجات الواردة والموجهة للتصدير؟

■■ هذه الفكرة كانت باقتراح من قبل إطار جزائري يعمل بمجمع abplus الإسباني، ونحن دائما ما نعتمد على الخبرات الجزائرية الموجودة في الخارج، حيث اقترح علينا وقدم لنا السبق في شمال إفريقيا لمشروع إنشاء مركز مراقبة ومطابقة المنتجات الواردة من الخارج و الموجهة للتصدير. في الوقت الحالي العلاقات مجمدة كما تعلمون، لكن لدينا بعض الاقتراحات الأخرى والتي نحن بصدد دراستها، والفكرة لاتزال قائمة في حد ذاتها، وإن شاءت الظروف سنقوم بإطلاق المشروع من جديد.

هل تنوون توسيع التجربة الرائدة التي جمعت الجامعة الصناعية بمجمع بلارة بجيجل إلى مجمعات صناعية وجامعات أخرى مستقبلا؟

■■ أول مرة يتم إعداد برامج تكوين حسب متطلبات مصنع بلارة، والذي هو الأول عالميا الذي يستعمل طريقة dri، والتي هي طريقة الإختزال المباشر للحديد، لكن كنا ننتظر من وزارة التعليم العالي تبني هذه الفكرة لتعميمها، لأن النموذج موجود، ونحن عندنا نشع فكرة معناه أن هذه الفكرة قابلة للتنفيذ وقابلة للإثراء، كنا ننتظر أن يتم إثراء النموذج الذي قمنا بصنعه وأن يلقى صدى أكبر خاصة من قبل وزارة التعليم العالي، ولكن في الحقيقة لم يكن بالطريقة التي كنا نتمناها، خاصة في مشروع مثل هذا. كان من المفروض أن وزارة التعليم العالي تكون السباقة لتتبني المشروع، لأنه قمنا بإعطائهم برامج تكوين التي سيجدها الطالب عند البحث عن شغل.

> اتفاقية بين "جيتكس" والجامعة الصناعية لإنشاء قطب تكنولوجي لصناعات النسيج والجلود.

هل بإمكان بلادنا استعادة الأدمغة المهاجرة والاستثمار فيها من خلال توفير المناخ المناسب لهم لتجسيد مشاريعهم برأيكم؟

■■ الجواب يكمن في السؤال في حد ذاته، بحيث يجب توفير المناخ أولا، هناك بلد شقيق يتسنى لنا لكي نقوم بإنشاء النموذج نفسه للجامعة الصناعية الموجودة في الجزائر، يجب إعطاء الثقة للكفاءات الجزائرية، وأقول من هذا المنبر، منبر "الحوار"، امنحونا الفرصة لنثبت كفاءتنا.

وضعت هيئتكم إستراتيجية لتطوير الصناعة، بالإعتماد في البداية على الإستنساخ مع احترام الملكية الفكرية للدول المصنعة.. هل تعاني هذه المشاريع من عراقيل؟

■■ بالطبع العراقيل موجودة، أحيانا نقوم بإطلاق مشاريع ثم نرى بأن هناك مقاومة، خاصة في المشاريع الإستراتيجية التي فيها العديد من اللوبيات.

كان لي شرف رئاسة مشروع، بالتعاون مع مصنع صين لكبيرة وإمارات من سوناطراك، في إنجاز أول بئر بترولي باستعمال إسمنت جزائري محلي الصنع بـ5 مرات أقل سعر من السعر المستورد، والحمد لله هذا الإسمنت تحمل على علامة api، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر لمنتوج جزائري مئة بالمائة قابل للتصدير. خلال هذه التجربة التي دامت عام ونصف، وجدنا العديد من العراقيل واللوبيات، لاسيما من شركات عالمية كانت تورد هذا الإسمنت للجزائر وبكميات كبيرة، حيث عملت المستحيل حتى لا يصنع هذا الإسمنت في الجزائر، وهذا ما دفعنا لاستعمال العلاقات على جميع المستويات حتى ينجح المشروع، في حين كنت أستطيع بذل أقل جهد لو كانت لدينا هيئة لرفع العراقيل بطريقة صحيحة.

هل هناك ضرورة لإنشاء مجلس أعلى للصناعة والأمن الاقتصادي في الجزائر برأيكم؟

■■ هذه الفكرة قمت باقتراحها شخصيا في 2019، ودائما ما كنت أطالب بأن تكون هذه الهيئة على مستوى رئاسة الجمهورية، خاصة في المشاريع الإستراتيجية التي فيها العديد من اللوبيات، حتى نضمن رفع العراقيل وتسهيل التنسيق مابين القطاعات.

كلمة أخيرة

■■ سوف يشهد لنا يوما التاريخ أننا قدمنا للصناعة الجزائرية نموذج حي لمشروع إستراتيجي يخدم الأجيال القادمة، أجدادنا وآباؤنا ضحوا بالنفس والنفيس سابقا في الماضي من أجل تحرير الجزائر، والآن نحن نعمل المستحيل رغم كل العراقيل لكي نرى هن أن الجزائر لاتزال لها قدرات وإمارات.

الإنجازات النوعية، الأولى تتمثل في تثمين ما يزيد عن 12 مليون طن من نفايات الأفران العالية، هذه المادة التي لم يتم استغلالها ولم يتم حتى تسويقها، وهي نفايات تخرج من الأفران العالية، وبفضل مرافقة الجامعة الصناعية لمركب الحجار، قمنا بإحضار متعامل جزائري ومتعامل أجنبي، وتم إبرام الاتفاقية.

أما العملية النوعية الثانية، والتي تمت بعد مرافقة دامت من شهر جوان حتى شهر نوفمبر 2022، حيث تم اعتماد الإسمنت الجزائري من نوع 52.5 على مستوى مؤسسة ixdo1، هذه المؤسسة هي المسؤولة على المواقفة لدخول الإسمنت الجزائري السوق الأمريكية، وتم إمضاء أول اتفاقية تقدر بمليون و مئتي ألف طن، أي ما يقارب 65 مليون دولار، وتم ذلك بفضل مرافقة الجامعة الصناعية.

وقعتم اتفاقية تعاون لمرافقة المجمع العمومي للنسيج والجلود gitex لإنشاء قطب تكنولوجي... ماهي فحوى هذه الاتفاقية؟

■■ تم إمضاء الاتفاقية منذ 10 أيام مع مجمع جيتكس، وتتمثل في إنشاء قطب تكنولوجي يستوجب عدة محاور، لاسيما المحور الأول المتعلق بتطوير المهارات، المحور الثاني البحث والتطوير والإبتكار، المحور الثالث الدراسات والتصميم والهندسة، المحور الرابع التنمية المستدامة، المحور الخامس كل

صَوْتُ الأحرار
AL-AHRAR

مدير مخبر الترجمة بجامعة الجزائر بوزيرة لمسميات، يؤكد :

الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يعوّض الإنسان في العلوم الإنسانية

قال الدكتور عبد القادر بوزيدة مدير مخبر الترجمة والمصطلح بجامعة الجزائر، إنّ الذكاء الاصطناعي لا يمكن أبداً أن يعوض الإنسان في حقل العلوم الإنسانية، كما تأسف لغياب الاهتمام بالترجمة رغم وجود مدرسة جزائرية في هذا المجال .لدى حلوله ضيفا على برنامج »مسميات«، تأسف بوزيدة عن تراجع الاهتمام بالترجمة في الجزائر رغم وجود مدرسة جزائرية باعتراف المشارقة، مرجعاً هذا إلى غياب الاهتمام وعدم والمساعدة رغم وجود مؤسسات ومعاهد كثيرة للترجمة في الجزائر. وتساءل ضيف »ملتيميديا الإذاعة الجزائرية«، عن سبب وجود تداخل واضح في المهام والصلاحيات بين الكثير من المؤسسات على غرار المجلس الأعلى للغة العربية والمركز الوطني لتطوير اللغة العربية.

وعاد ضيف »مسميات« إلى ظروف تأسيس مخبر الترجمة والمصطلح، كاشفاً عن ترجمة 30 كتاباً منذ تأسيس المخبر، إضافة إلى ترجمة الكثير من المقالات والدراسات.
وفي حديثه عن توحيد المصطلح في العالم العربي، اعتبر المسألة معقّدة تبعاً لغياب الاتصال بين الباحثين والمترجمين واختلاف مرجعياتهم.
وفي ردّه عن سؤال حول الذكاء الاصطناعي، قال بوزيدة إنّ الذكاء الاصطناعي قد يستطيع تعويض الإنسان في الحقول العلمية، إلاّ أنه يستحيل أن يعوّض الإنسان في العلوم الإنسانية.